سلسلة الدراسات الاجتماعية
العدد ٥٥

مشكـــلات
توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم
في دول مجلس التعاون الخليجي

إعـــداد

الدكتور محمد عبدالرحمن يوسف الدكتور جمال محمد الخطيب

الدكتور محمد سامي عبدالصادق

الأستـــاذ روحـــي عبـــدات الأستاذ فـــايز محمد عيد جـــابر

المحتويـات

	الصفحة
تقديم المدير العام	٧-٨
الدراسة الأولى- برامج التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة إعداد الدكتور محمد	٩-٥١
الدراسة الثانية – تجارب دولية في ذوي الاعاقة.....	٥٣-٩٩
إعداد الدكتور جمال محمد	
الدراسة الثالثة – قواعد تشغيل الإعاقة في البلدان المتقدمة.....	١٠١-١٣٤
إعداد الدكتور محمد سامي عبد	

المحتويـات

الصفحة

الدراســـــــــــة الرابعـــــــــــة –
الإعاقـــة فـــي ظـــل
التشـــــــــــريعات
والعربيـــــــة..... ١٣٥- ٢٠٨

إعداد
الأستاذ فايز محمد عيد

الدراســـــــــــة الخامســـــــــــة –
تشـــغيل الاشـــخاص
الاعاقـــــــــــة
الإمـــــــــــارات
المتحـــــــدة..... ٢٠٩- ٢٨٢

إعداد
الأستاذ روحي عبـد ات

مقدمة :

إن التنبؤ بالمستقبل أمر مبهم، وقد يكون ذلك شيئاً مفضلاً لمن هم في حاجة ملحة الى التصريح بحقوقهم الشرعية فيما يهمهم من أمور تتعلق بحياتهم ومستقبلهم.

إلا أننا لا نستطيع أن نفلت من الصورة الزائفة عن خلفيتها.. فالإصلاح الاجتماعي يفرض علينا على أية حال من خلال الرؤيا الى المستقبل الأفضل فضلا عما هو عليه الآن وذلك من خلال النظرة المتحامل عليها حاليا". فهو أمر مفيد أيضا" بإن نختبر وندرس النزعات الحالية لكي نفهم إلى أين يمكن ان تقودنا تلك النظرة وذلك ان لم يتخللها شئ من العقبات أو أي انهيار في المستوى الاجتماعي الاقتصادي. فمن المحتمل ان لا يكون سيناريو المستقبل أكثر جاذبية مما هو عليه في الوقت الراهن. وقد يساعدنا الفهم في هذا الجانب أن تتفادى الكثير من تلك العقبات التي قد تواجهنا في المستقبل.

إن هذه الندوة "دعوة صريحة للمشاركة في التطبيق المنهجي لمبدأ تأهيل وتدريب الاشخاص المعاقين عقليا بشكل خاص وذوي الإعاقات الأخرى بشكل عام للوصول إلى تحقيق مباديءالدمج المجتمعي والتغلب على مصاعب الطريق ومن التعثر خلاله، حتى نصل إلى إعداد الإنسان الخاص في كل مراحل حياته كطفل أو فتى أو شاب أو راشد أو كهل... كمواطن عادي بقدر ما يستطيع من تأديته لواجباته، وماله من الحقوق مثل باقي المواطنين.

تعتبر برامج الكشف والتدخل المبكرين بداية الخـــدمات المقدمـــة للأشخاص المعاقين والتي تحد وبشكل واضح من تطور الإعاقة وآثارها، وكذلك يتم استكمال الخدمات المقدمة لهم ببرامج التربية الخاصة التي يتم من خلالها إعداد الأشخاص المعاقين وتهيأتهم لمرحلة ما بعد المدرسة.

وتعتبر برامج تأهيل وتدريب المعوقين جزءاً لا يتجزأ من بـــرامج دمج الأفراد المعاقين في مجتمعاتهم ، فنجاح عملية الإعـــداد والتأهيـــل المهني للأفراد المعوقين تؤدي إلى نجاح عملية التشغيل التي تغير مكمله لعملية التأهيل والتدريب المهني ولا يجوز فصلهما عن بعضهما البعض. فتدريب المعاق وتأهيله لمهنة تتناسب مـــع قدراتـــه و حاجتـــه ويمكـــن ممارستها في المجتمع تساعد على تطور شخصية المعاق وزيـــادة ثقتـــه بذاته وتعمل على استقلا ليته ودمجه في مجتمعه كغيره من أفراد المجتمع ولا بد من الإشارة إلى أن يكون جنبا إلى جنب مع أقرانه فـــي مجتمـــع متكامل متكافل يحقق مبدأ تكافؤ الفرص لأفراده ويضمن لهم حقوقهم.

وفي العديد من البلدان يلاحظ الناس بأن محدودية المجال المتـــاح أمام الأشخاص أصحاب العوق ينبع في الأساس من الحواجز التي تخلقها البيئة المحيطة بهم ومن توقعات غير منصفة من الأفراد الآخرين ووجود اتجاهات سلبية نحو الإعاقات عموما.

ويشكل أصحاب العوق شريحة سكانية تتقـــاطع احتياجاتهـــا مـــع مؤسسات الصحة والتعليم والتدريب المهني والاستخدام مثلهم فـــي ذلـــك مثل جميع المواطنين الآخرين ولكن في حين احتياجات أولئك المواطنين

تتم تلبيتها من قبل الوزارات كل حسب مهامها نجد أن تلبية احتياجات أصحاب العوق وخاصة الإعاقة العقلية ينحصر في وزارة واحدة وفي معظم البلدان والتي هي على الأغلب مناطة بوزارة التنمية الاجتماعية (أو الشؤون الاجتماعية) وهذه الوزارة مكلَفة تحديدا" بالمسؤولية تجاه أصحاب العوق العقلي، وربما لا توجد أية مؤسسة حكومية تتضمن مرجعية عملها ذكرا" لأصحاب العوق العقلي وبالتالي فإن صاحب العوق العقلي وبسبب من إعاقته يعتبر " حالة اجتماعية " تستدعي معاملة خاصة تختلف عما يمنح للمواطنين الآخرين.

إن المتابع للتطور والاهتمام العالمي بقضايا الإعاقة يجد أن منتظمة العمل الدولية أقرت العديد من الاتفاقيات والتوصيات وتأتي اتفاقية التأهيل المهني والعمالة (المعوقون) رقم ١٥٩ الصادر عام ١٩٨٣ والتوصية ٩٩ لسنة ١٩٥٥، والتوصية ١٦٨ لسنة ١٩٨٣ لتمثل الموجهات والمرجعيات الرئيسية للجهود الدولية و الحكومة في مجال التأهيل المهني والعمالة للأشخاص المعوقين.

وتأتي أهمية التأهيل والتدريب المهني للأشخاص المعوقين عقليا في التخلص من تفاقم مشكلة البطالة لدى الأشخاص المعوقين عقليا والتي تعمل على تخليص هذه الفئة من الفقر والتهميش في المجتمع إضافة إلى أن التدريب المهني والتأهيل المهني يزيد من إمكانيات و فرص تحقيق حياة مستقرة اجتماعيا واقتصاديا ومهنيا للأشخاص المعوقين عقليا ويخلق متطوراً متكاملاً يحترم أفراده.

وتبحث هذه الورقة في موضوع تدريب وتعليم الأشخاص المعاقين عقليا كنتيجة للاتجاهات التربوية الحديثة والتي تهدف إلى تربية المعاقين عقليا تربية اقرب ما تكون إلى تربية العاديين على مهارات الحياة الأساسية، إضافة إلى كيفية قياس تشخيص الحالات والمهارات اللازمة والمناسبة لهم من اجل بناء منهاج شمولي.

أولاً – التشريعات القانونية:

أقرت منظمة العمل الدولية العديد من التوصيات والإتفاقيات التي تؤكد على حق المعوقين في العمل ، ويأتي على رأس تلك الإتفاقيات والتوصيات، الإتفاقية رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨٣ والإتفاقية رقم (١٦٨) لسنة ١٩٨٣ والتي عالجت موضوع التأهيل المهني للمعوقين ، كما أن العقد الدولي للأشخاص المعوقين (١٩٨٣ – ١٩٩٢) البداية الحقيقية لبلورة بعض التشريعات الدولية الخاصة بالأشخاص المعوقين من خلال شعار المشاركة الكاملة والمسأواة في كافة مجالات الحياة. واعتبرت الأمم المتحدة عام ١٩٨١ عاما دوليا للمعاقين كما سمت العقد الممتد من عام ١٩٨٢–١٩٩٢ عقدا دوليا للمعاقين.

وأخيراً قررت الأمم المتحدة أن يبقى الصندوق قائماً حتى عام ٢٠١٠م لتحقيق هدف " المجتمع للجميع". كذلك أصدرت الجامعة العربية الإتفاقية العربية رقم (١٧) لسنة ١٩٩٣ بشأن تأهيل وتشغيل الأشخاص المعوقين.